سياسة ديغول تجاه الثورة التحريرية الجزائرية 1958–1962.

أ.د/ بوعزة بوضرساية

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

ملخص : منذ مجيء الجنرال شارل ديغول على رأس السلطة انتهج سياسة خاصة من أجل القضاء على الثورة ، تميزت في المناورة والخداع ، فأحيانا يتبع سياسة القمع وأحيانا أخرى سياسة المرافقة والمفاوضة ، وتميزت فترة حكمه بإصدرا العديد من القرارات ، والمشاريع في الجانب العسكري والإقتصادي والإجتماعي مثل سلم الشجعان ومشروع قسطينة ، وحق تقرير المصير وغيرها ، والتي تصب في مجملها وأهدافها القضاء على الثورة التحريرية .

الكلمات المفتاحية : شارل ديغول ، الجمهورية الخامسة ، الثورة التحريرية الجزائرية ، مشروع قسنطينة ، الجنرال شال .

Abstract :

Since the advent of General Charles de Gaulle at the head of power, he pursued a special policy in order to eliminate the revolution, characterized by Maneuverability and deception, sometimes following the policy of repression and other times the policy of accompaniment and negotiation, and his reign was characterized by the issuance of many decisions, and projects in the military, economic and social aspect such as the ladder of the brave and the project of Constantine, and the right to self-

determination and others, which in their entirety and objectives eliminate the liberation revolution

Key words :
Charles de Gaulle, Fifth Republic, Algerian Liberation Revolution, Constantine Project , General chal

مقدمة : إن الضعف و الفشل الذي كانت تعاني منه الجمهورية الرابعة إنتهى إلى الإنهيار و السقوط و هذا دليل على فشل هذه الحكومات في القضاء على الثورة الجزائرية فكيف لحكومات كانت في الأمس القريب قوية و انطلقت بميزانية كبيرة مقارنة مع الثورة التي كانت تعتمد على إمكانيات بسيطة و محدودة أن تحدث ضعفا و شرخا داخل الدولة الفرنسية بمختلف حكوماتها و هذا يوضح قوة الثورة و شرارتها و غلياانها اتجاه السياسة الفرنسية و التي توضحت في سقوط جمهوريتها الرابعة .

1– سقوط الجمهورية الرابعة: تعتبر الجمهورية الفرنسية الرابعة تحت الدستور الجمهوري الرابع و جاءت الأخيرة لاستئناف الجمهورية الثالثة التي حكمت فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية و عانت الكثير من المشاكل مثل الوزات القصيرة الأمد مما جعل التخطيط السياسي صعبا لذا قامت فرنسا بتعديل دستورها في 19 أكتوبر 1946م و جاءت بجمهوريتها الرابعة[1].

1–1 الظروف الاقتصادية : نجد أنه من أهم الظروف الاقتصادية التي ساهمت في انهيار الجمهورية الرابعة هي ارتفاع النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر و هذا ما أدى بالسلب على النفقات و تنمية ثروته و مداخيله و هذا ما هدد بدوره تقدم و ازدهار الدولة الفرنسية [2] .

إضافة إلى إصلاح أجهزة التعليم و الثقافة و البحث العلمي مما هدد بدوره تطور الدولة الفرنسية وتقدمها مقارنة بالدول الأوروبية و الولايات المتحدة و كذالك حرمان المصانع و المؤسسات الفرنسية من القوة البشرية العاملة في الحرب بالجزائر [3] فقد قدرت قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة ما قارب مليار فرنك, الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية الاقتراض من الخارج و الرضوخ لشروط الاستدانة القاسية [4].

غير أن الحكومة الفرنسية خفضّت مقدار النفقات الحقيقية لحرب الجزائر فقد قال منداس فرانس أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في نوفمبر 1957 "ان مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا و الشعب الفرنسي يجهل تماما هذا الشيء الغريب و كل ما يقال له هو أن الثورة الجزائرية ستنتهي قريبا [5] فكانت من نتائج هذا الوضع الذي آلت إليه الحكومة الفرنسية أن ضعف التزاماتها تجاه منظمة الحلف الأطلسي, و نظرا لوجود الغالبية من جيشها في الجزائر مما أدى الى شكوى شركائه بالحلف [6].

2-1 الظروف السياسية: لقد كان وضع الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الجزائر ابتداءا من حكومة منديس فرانس الى حكومة غايار فليكس غايار باعتبارها أخر حكومة شرعية في الجمهورية الرابعة حيث فشلت كلها في تطبيق مشاريعها من أجل القضاء على الثورة [7] خاصة لما جاءت حكومة فيليكس غايار بمشروع جديد لفرنسا تحت اسم القانون الإطاري ... و الذي نص على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية و نظرا لزحف الثورة الفرنسية و ضغطها على الأحداث الداخلية و الخارجية لفرنسا, فقد تزعزع مركز حكومة غايار و لم ينفع أي تهديد بانسحاب فرنسا من الحلف إذ لم تؤيدها في حربها بالجزائر و تهاوت في النهاية و سقطت في ابريل 1958 دون أن تحقق أي شيء[8].

كما ساهمت خيبة أمل كل من المعمرين و الجيش و كان دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي, مما سرّع في عملية سقوط الجمهورية الرابعة في أحداث 13ماي 1958 التي قام بها الديغوليون الذين كانوا يعملون بشكل منتقل, إما عن الصعيد الخارجي وبالضبط مستعمرات فرنسا و التي فقدت جل مستعمراتها من أجل الاحتفاظ بالجزائر هذه الأخيرة التي كبدت العدو العديد من الخسائر ...وبالرغم من كل مجهودات الجيش الفرنسي إلا أنه لم يحقق النصر [9] و هذا ما أدى الى إحباط معنويات الفرنسيين

بالجزائر و كانت هزيمة الفرنسيين أمام النازيين و أدت الى استكمال هزيمتهم في ديان بيان فو.أدى الوضع المتردي للفرنسيين الى سقوط حكومة فيليكس غايار [10] .

3-1 الظروف العسكرية: بالرغم من الحشود الهائلة من العساكر التي دفعت بها فرنسا لمحاربة الثورة الجزائرية لم تفلح و كذلك وعود الوزير المقيم لاكوست في التهدئة و التي جعلته يصرح بأنه رغم جرائم المظليين خلال ما عرف بمعركة الجزائر و التي لم يدخل فيها كل من ماسو وسلان و هذا البطش و التنكيل و لا حتى خطوط الموت هذا لم يوقف زحف الثورة المادة على الغاضبين [11].

فهذا كله لم يخمد لهيبه الثورة و اشتدادها و كان دافعا قويا لها و سريع و مرعب و مخيف فاتسعت الأعمال الفدائية في المدن و القرى و حتى انعدم الأمن تماما [12] .

و في هذه الفترة تدهور وضع الجيش الفرنسي و هو يرى الثورة تتطور و في المقابل عزز جيش التحرير الوطني الذراع العسكري و الدعم للثورة كقوة منظمة و منسق تنسيقا..... و ذلك من خلال التطور الذي عرفته الثورة 20اوت 1955م الى غاية مؤتمر الصومام 20اوت1956 كل هذا جعل الجيش الفرنسي و المعمرين يعيشون في شبه عزلة داخل الجزائر[13].

2- التعريف شارل ديغول : شارل ديغول ''Charles de gaulle'' رجل دولة فرنسي من ابرز الشخصيات السياسية و العسكرية في القرن 20 [14], ولد يوم 22

نوفمبر 1890 في مدينة ليل" Lile" [15] بشمال فرنسا و توفي في بلدة كولوهي يوم 12 نوفمبر 1970م من عائلة متدينة لليبرالية و مثقفة [16] .

وتربى على يد والده هنري ''heneri de gaulle'' مدرس باحث في مادة التاريخ حيث زود ابنه شارل بمجموعة من القيم التي كان يؤمن بها و هي الشرف و التواضع و حب الوطن و الشجاعة [17] و روى لابنه مأساة هزيمة فرنسا في حربها ضد روسيا و احتلال هذه الأخيرة لباريس حيث شارك في معركة الدفاع عنها و أصيب خلالها بجروح [18].

انكب باكرا على القراءة في باريس و برسغون و بيفي و ظهر ميله الى الحياة العسكرية و دخل مدرسة سان بيجو العسكرية [19] المتخصصة في تكوين الضباط الجيش الفرنسي حيث احتل الرتبة 119 من بين المترشحين المقبولين الذين بلغ عددهم 221 شخص [20].

و حصل على المرتبة الثالثة في دفعته و عين ضمن الكتيبة الثالثة و الثلاثين المشاة تحت قيادة العقيد بتان, و رقي الى رتبة ملازم أول و شارك في الحرب العالمية الأولى و جرح خلالها [21].

وقع أسير لدى الألمان في الحرب العالمية الأولى ثم اطلقو سراحه و شارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية 1920م و في عام 1921م تزوج من ابنة أحد الصناعين

الفرنسيين و في نفس السنة استدعى الى مدرسة سانوسير لتعليم التاريخ العسكري سنة 1929, أرسل الى لبنان و بقي هناك الى سنة 1931م و قام بأعمال مكتب الثاني و الثالث لأركان الحرب العامة[22].

و بعد عودته الى فرنسا عين في السكريتاريا العامة للدفاع الوطني,وبقي بهذا المنصب ستة سنوات مما سمح له لقاء كبار الساسة الفرنسيين و بعد اندلاع الحرب العالمية2 [23] عين شارل ديغول قائدا لفرقة البوارج الرابعة وفي بداية الحرب فقاد عدة حملات مضادة (مونتوكوربني ايدفيل 1940م) و رقي الى جنرال لواء بصورة مؤقتة استدعاه (وزير الدفاع) بول رينو و عينه معاون سكرتير الدفاع في 6 حزيران 1940م حيث اظهر تصميمه على متابعة الحرب حتى و لو اضطرت الحكومة الخروج من الأراضي الفرنسية [24] .

استطاع ان يرفض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشرشل منذ 7اوت 1940و قد جمع ديغول حوله مجموعة من الضباط و السياسيين و الجامعيين و نتيجة لاتصالاته انشأ المجلس الوطني للمقاومة (25) CNRبداخل فرنسا و الذي اعترف بديغول كرئيس لفرنسا الحرة [26] .

و لقد عرف ديغول بأنه وطني فرنسي يحب فرنسا الى درجة التقديس و يحب الفرنسيين الى درجة العبادة و لذا سخر حياته كلها لخدمة فرنسا [27] و يلقب ديغول

برجل 18 يونيو لأنه في 18 جوان 1946م لم يقبل الهدنة و إستسلام الماريشال ليبتان للألمان في الحرب العالمية بعد ان احتل الألمان فرنسا فقام ديغول بتوجيه ندائه التاريخي من لندن الى الشعب الفرنسي يحثه على الصمود و مقاومة الألمان و في ذلك الخطاب قال الفرنسيين " ان فرنسا خسرت المعركة و لكنها لم تخسر الحرب" [28] .

و كان لديغول عدة مؤلفات ألفها في مجال التاريخ السياسي مثل الشقاق في سبيل العدو 1924 .

و ابن السيف le fils de l'épée نشره يوم 22 جويلية 1932 و هو منتوج نال إعجاب قائد الجيش الفرنسي المارشال بيتان [29] و كذا كتابه من اجل جيش محترف 1934م و هذا كتب قسم منها قبل عودته للسلطة ''mémoire de guerre'' و ما تبقى إستقالته mémoire d espoire' أما كتابة فرنسا و جيشا la ' france et son armée سنة 1938م غير انه أقام قلق الماريشال بيتان بالرغم من انه شارك في تأليفه لكن ديغول قرر نشره باسمه [30].

و في سنة 1944م عاد الى باريس عقب تحريرها و فرض نفسه قائدا و سياسيا و أعاد تكوين الجيش لمواصلة الحرب الى جانب أمريكا و بريطانيا و في السنة الموالية عينه المجلس الوطني الاستشاري رئيسا للحكومة المؤقتة الجمهورية الفرنسية [31].

كان ديغول رافضا لعودة نظام الجمهورية الثالثة و هذا ما دفعه الى اقتراح مشروع دستور جديد يسعى الى تعزيز السلطة التنفيذية و لقي معارضة خاصة من الاشتراكيين و الشيوعيين و لهذا استقال في جانفي 1946م ابتعد عن السلطة وكرس وقته في كتابة القسم الأول من مذكراته ما بين 1946-1950م [32].

و عندما أخذت ثورة الجزائر تثبت أقدامها و تفرض نفسها في وجه جيش الاحتلال الفرنسي قام كبار الضباط الجيش باستنجاد و القيام بحركة تسلم على أثرها ديغول الحكم من جديد عام 1985م [33] و أعطى لفرنسا الدستور الذي أسس الجمهورية الخامسة و استلم مهامه في جانفي 1959م [34] و اصبح أول رئيس لها ثم استقال بعد فشله في استفتاء 1969 من اجل الفرنسيين و انتقل الى مسكنه ب colomby les deux égailises حيث واصل كتابة مذكراته و توفي فجأة في 9 نوفمبر 1970م [35].

3– ديغول من رئيس حكومة الى قيام الجمهورية الخامسة :

بعد سقوط آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة "لاغايار" يوم 15 أفريل 1958م حيث فشل عدة قادة في تشكيل حكومة جديدة منهم بيير فليهلان [36] الذي قام بآخر محاولة يوم 8 ماي 1958 لكنه لم ينجح فيتقدم أعضاء الحكومة للبرلمان الفرنسي يوم 13 ماي 1558 م [37] من هنا بدأت بوارد التمرد و العصيان من طرف ضباط الجيش فأرسل الجنرال برقية الى الجنرال ايلي قائد الأركان الجيش الفرنسي في باريس, اخبره فيها ان

الجيش في الجزائر قد يقوم بتصرف غير متوقع و لابد من حكومة مصممة لإنقاذ "الجزائرفرنسية" [38].

و في صبيحة 13 ماي بدأ هذا التمرد بمظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر قام بها المستوطنون الغاضبون و اتجهوا الى قصر الحكومة حيث تعاقب على منصة الخطابة عدد من زعائمهم الذين تحدثوا عن تردي الأوضاع في البلاد محملين حكومتهم المسؤولية و متهمينها بالفشل و الضعف في مواجهة الثورة الجزائرية [39].

و من جهة أخرى خاطب الجنرال سالان الحشود الغفيرة التي تريد عودة الجنرال دوغول يوم 13 ماي قائلا مهمتنا هي حمايتكم و لو بشكل مؤقت للأخذ بأيدي الجزائر الفرنسية و اطلب منكم ان تضعوا فينا كامل الثقة في الجيش و قيادته و ذلك من خلال هدوئكم [40].

و كان لهذا التمرد عدة أسباب منها:

1- فقدان الجيش الثقة في النظام القائم و رغبته في تحقيق التغيير للوضع الذي أحدثته الثورة [41].

2- الخلاف الحاد الذي وقع بين فرق الجيش الفرنسي المكونة من المظليين و المشاة و هذا أدى لسخط ضد القيادة العامة للجيش الفرنسي داخل الجزائر[42].

3- رغبة المعمرين في الاحتفاظ بالجزائر و إبقائها فرنسية حتى و لو كلفهم ذلك إنشاء دولة شبه منفصلة عن فرنسا و هذا لتضع الحكومة الفرنسية أمام الأمر الواقع.

4- تراجع هيبة فرنسا الدبلوماسية في الخارج بفعل ممارسة القمع ضد المدنيين في مختلف شرائح الشعب و كذلك الدعم الذي لقيته الثورة الجزائرية من الرأي العام العالمي [43].

و من نتائج التي حققها هذا التمرد هي كالتالي:

أمام المظاهرات و الحشود الكبيرة قدم دوغول خطابا يوم 15 ماي حيث صرح الجنرال ديغول بأنه "جاهزا لاحتواء الوضع "مؤكدا انه على دراية كاملة بوضعية البلد, ولكن رفض دوغول القيام بانقلاب عسكري على الدولة جعل الجيش في الجزائر نفيذ تهديداته بالهجوم على باريس من خلال عبور وحدات المظليين البحر المتوسط و نزولها بكورسكا في 24 ماي و هو التهديد الذي حقق هدفه ليلة 26 الى 27 ماي خلال اجتماع دوغول–فليملان حيث وافق هذا الأخير على الاستقالة خاصة أمام الضغط المتزايد و شدة الأزمة السياسية, و ذلك ما كان ينتظره ديغول,في عام رئيس الحكومة الفرنسية "كوتي" في نداء وجهه الى أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية بقبول و تأييد الجنرال ديغول في الحكم و أتدرهم بان البلاد على حافة حرب أهلية و هدد باستقالته في حالة الرفض و بانتهاء الصراع كلف رئيس الجمهورية الفرنسية .

الجنرال ديغول بتشكيل الحكومة الجديدة، و وضعت الجمعية الوطنية الثقة فيه بأغلبية عددها 329 صوت ضد 232 صوت [44] و ذلك في الفاتح من جوان سنة 1958 و أعطيت صلاحيات خاصة لرئيس الحكومة لكي يسيّر شؤون الدولة دون أن يحاسبه البرلمان أو يناقشه فيما يفعل، و بذلك خضعت حكومة باريس لتهديدات الجيش

بالتدخل في فرنسا و تخلت عن السلطة لقيادة الأوروبيين في الجزائر و قيادة الديغوليين الذين شكلوا خلية عسكرية في الجيش منذ مارس 1958 م بقيادة وزير الدفاع و وضعوا خطة لنقل السلطة إلى ديغول[45]

و نستخلص مما تقدم أن قادة الجيش قد قاموا بانقلاب و أطاحوا بالجمهورية الرابعة و ذلك بالتعاون مع المتمردين الأوروبيين في الجزائر و الديغوليين الذين ساهموا في تقويض نظام الحكم في فرنسا و كان هدف الجالية الأوروبية من هذا الانقلاب هو فرض نظام جديد يكفل لها الاحتفاظ بالمزايا التي تتمتع بها و ايجاد حكومة قوية تستطيع تحقيق غاية الأوروبيين، في حين كان هدف الديغوليين هو اعادة زعيمهم إلى الحكم، أما الجيش قد كان يسعى إلى اعادة مجده و شرفه، و هكذا شعر بأنه قد عثر أخيرا على القائد العسكري الذي لن يطأطئ رأسه أمام مطالب جيش و جبهة التحرير الوطني الجزائري و يساعده في النهاية على اسكات المعارضين الفرنسيين لسياسة القمع في الجزائر، و بالنسبة للأحزاب السياسية فإن معظم القادة السياسيين قد شعروا بالإرتياح بمجيئ ديغول، إذ أنه سيتمكن من وضع حد للحرب الجزائرية ثم يعود للإعتزال في مسقط رأسه، و يترك المجال من جديد للأحزاب السياسية تستريح على كرسي الحكم من جديد، لكن الجنرال ديغول كما سيظهر فيما بعد خيب آمال المتنافسين على السلطة و سار في طريقه الخاص به وهو تكوين قوة ديغولية لتصفي حسابات المغالطين [46].

4– استراجية ديغول في القضاء على الثورة :كانت للثورة الجزائرية تأثير ها العميق على الحياة الفرنسية في كل المجالات الاقتصادية و العسكرية و الاجتماعية و السياسية و قد حمل المجاهد الجزائري سلاحه ليهز دعائم الاستعمار من أبرز تضحياته ذلك الاضطراب الذي انعكس على الصفعة السياسية لفرنسا و الذي أدى إلى تغيير نظامين الجمهورية الرابعة و الجمهورية الخامسة و تغيير سبع حكومات فرنسية [47].

و بعد فشل كل المخططات الاستعمارية للقضاء على الثورة لجأ ديغول إلى خطة بديلة لعله يحقق ما فشل فيه غيره، حسب أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة جديدة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقا بدعوى أن الشعب الجزائري ثار من أجل اصلاح وضعه الاجتماعي تحت ظل الاستعمار [48].

ففي 03 أكتوبر 1958 م ألقى الجنرال ديغول خطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة حول مشروعه الذي سمي بمشروع قسنطينة [49] ،كما نجد أن اسمه قد اقترن بمدينة و بمشروع المدينة هي قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري التي ألقى بها خطابا بتاريخ 22 ديسمبر 1943م عندما كان رئيسا لجبهة التحرير التي تقود حركة المقاومة [50].

4–1مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958:

4–1–1الظروف التي جاء فيها ديغول بالمشروع: بدأت العمليات العسكرية الفرنسية ضد الثورة في نهاية سنة 1958 م تأخذ أبعاد خطيرة بفضل الامكانيات التي

منحها الجنرال ديغول لقادة الجيش الفرنسي في الجزائر و التي كان يستهدف من ورائها إلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار الجزائريين بغرض القيام باصلاحات اقتصادية و سياسية من أجل اقتلاع جذور الثورة و الحفاظ على الجزائر فرنسية [51] .

فقد اختار ديغول مدينة قسنطينة عن قصد وهذا لكونها مدينة جزائرية تقع بالداخل بعيدة عن التوجهات الأوروبية، و هذا ما جعلها تتميز بقلة العنصر الأوروبي و سيطرة الطابع الاسلامي عليها و لكونها مهد الحركة الاصلاحية الاسلامية بالجزائر و إحدى مواطن المقاومة الرئيسية ضد الفرنسيين [52].

و نجد من الظروف التي أدت إلى اعلان ديغول مشروع قسنطينة هو فشل الأساليب القمعية و الحرب الابادية في اخماد الثورة و التأثير على نفسية الجزائريين. لجأ الاستعمار الفرنسي إلى اغراء الشعب الجزائري باصلاحات اقتصادية و اجتماعية لعلها تبعده عن مساندة المجاهدين و هذا ما بدأ به الحاكم العام للجزائر سوستال في محاولته الاصلاحية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تدعيما لهذا المنهج، ألقى رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول عام 1958 م خطابا بمدينة قسنطينة وعد فيه باصلاحات شاملة [53].

دشن ديغول حكمه بتخصيص برنامج كبير للقضاء على الثورة تركز على دعائم أساسية هي التنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين و عزلهم عن جبهة التحرير الوطني و

قد وظف لذلك أرصدة مالية في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده و تجسيده في 03 أكتوبر 1958 [54].

و في خطابه السياسي المطول حول مشروعه الجديد تحدث عن المخطط الخماسي من أجل التقدم و الازدهار [55] و من أجل الحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا و الجزائر و تطويرها و السلام في الجزائر [56].

إن هذا المشروع جاء كتتويج للمجهودات العسكرية الأولى الكبرى ولم تفلح فعسى أن يحقق المشروع في رأيه نوعا من الانتصارات التي فشلت في تحقيق العمليات العسكرية و يعتبر هذا المشروع أو المخطط خطوة أخيرة لاسترجاع الجزائر و إدماجها بكل ما هو فرنسي من جهة و اقامة البنية التحتية لسوق تجارية ضخمة لاستغلال البترول من جهة أخرى [57].

4-1-2 مضمون المشروع: بدأ الجنرال ديغول يوم 03 جويلية 1958 م في ذكر جملة من الاصلاحات و التي ألقاها باذاعة الجزائر و أعلن فيها عن مخطط تجديد الجزائر فظلت من المواضيع الأساسية في خطابه و ندواته الصحفية إلى غاية صيف 1959. فصادفت الانطلاقة الكبرى اصلاحات يوم 09 أكتوبر 1958 م في خطابه الذي ألقاه بساحة لابريش في عاصمة الشرق الجزائري و أعلن فيه عن المحاور الكبرى للخطة

الخماسية الممتدة حسب توقعاته من سنة 1959 م إلى سنة 1963 م و التي عرفت باسم مخطط قسنطينة.

في مجال الصناعة: في هذا المجال قررت الادارة الفرنسية انشاء مشاريع صناعة منها اقامة منشآت صناعية و مركبات ضخمة في المدن الساحلية مثل مصنع الحديد و الصلب بعنابة و مصنع تكرير النفط بسكيكدة و مركب الغاز الطبيعي بأرزيو و اقامة صهاريج كهربائية لاستعمال الحديد، فبإمكان هذا المعمل انتاج حوالي 400 ألف طن من الفولاذ[58].

و أقيمت إلى جانب هذه المعامل و المصانع مصانع أخرى مثل مصانع عجلات المطاط و كذا مصانع الفوسفاط أما بالنسبة للصناعة الخفيفة كان أهمها صناعة الأغذية و النسيج و مواد البناء و من المشاريع التي تم إقرارها في هذا الإطار البرنامج الخامس بالصناعة الخفيفة التي أوكل تمويلها إلى القطاعات الخاصة [59].

في القطاع الفلاحي: من خلال هذا المشروع تم توزيع قطع من الأراضي الزراعية على الفلاحين الفقراء لفلاحتها [60] و قدرت مساحة هذه الأراضي حوالي 250 ألف هكتار أي تم اقتطاع نسبة 6% من كل الأملاك العقارية التي تتجاوز 100 هكتار و بيعها للفلاحين بأثمان معقولة و قد مس ذلك بالفعل ما بين 248 ألف و 250 ألف هكتار، و تم تعيين لجنة تأخذ هذه الأراضي ، إلا أنه هاته الأراضي تقع أغلبها في منطقة الأراضي الحربية بالريف الجزائري و الذي يعد معقلا للثوار بالاضافة إلى أن ما يقارب المليوني

جزائري طردوا من قراهم و مداشرهم و أجبروا على الاقامة بالمحتشدات و بالتالي توزيع الأراضي وفق ما قرر في المشروع يعني اعادة هؤلاء من جديد إلى مساكنهم[61].

و تحققت بعض النتائج فيما تعلق بحماية التربة من الانجراف و استصلاح الأراضي و بناء السدود الصغيرة و سقي الأراضي، و لقد عرقلت آثار الحرب و أحداثها الجارية انجاز المشاريع المسطرة في هذا القطاع، يهم بالدرجة الأولى الفلاحين و الأرياف و في الأخير كانت أجزاء واسعة منها مناطق محرمة و كانت العمليات العسكرية فيها متواصلة و نسبة هامة من سكانها كانوا في المحتشدات.

في مجال التربية و التعليم: تثبت أرقام سجلها **"برنار تريكو"** عن التلاميذ المسلمين في الدخول المدرسي و الجامعي لسنتي 1958 م و 1959 م

السنة / الأطوار	1958	1959
في الابتدائي	432.000	473.000
في الثانوي	7.000	9.000
في الجامعة	421	512

يضاف إلى هذه الزيادة حوالي 60.000 طفل في المدارس و 25.000 شاب في مراكز التوجيه و التكوين التي فتحها الجيش في الأرياف [62].

في مجال الخدمات:

-إنشاء بعض المرافق الصحية كالمستشفى بتيزي وزو الذي لم يستفد منه سوى المستوطنين.

-تقديم بعض المؤن و المنح الشكلية للشيوخ و العجزة و المحتاجين و المكفوفين تحت غطاء المساعدات الإنسانية[63].

-شق الطرق و بناء السكك الحديدية و محاولة مضاعفة انتاج الطاقة الكهربائية إلى غير ذلك.

-منح قروض واسعة للجزائريين الموالين لفرنسا من اجل شراء وسائل العمل الثابتة و تمكينهم من الاعتناء بالمال.

-السماح بحرية التنقل للجزائريين و ذلك بإلغاء رخص المرور [64].

و لقد ارتكز هذا المشروع على عاملين هما احداث مناصب شغل مكثف و تنشيط التنمية بمعدل مشاريع تفوق المستوى الديمغرافي [65].

4-1-3 أهداف المشروع

أ – ظاهرية:

- فصل الشعب عن الثورة و خلق قوة برجوازية جزائرية مرتبطة اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا بفرنسا من شأنها أن تكون بديلا لجبهة التحرير الوطني بحيث يؤدي ذلك إلى استبعاد فكرة الاستغلال نهائيا [66].

- رفع المستوى المعيشي .

- التركيز على سياسة التصنيع و انجاز تحول عميق في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي تنمية الانتاج و قدرات التشغيل و رفع نسبة التمدرس و تحسين قطاع السكن[67].

- القضاء أيضا على البؤس المادي الذي تعيش فيه طبقة الفلاحين و بالتالي يجب اعطاء أولوية للتطور الزراعي.

- القضاء تدريجيا على الفروق بين الجزائر و فرنسا وضمان تعايش سلمي بين الأوروبيين و الجزائريين.

ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7,5% لتطوير الجزتائر صناعيا كما يمكن القضاء على تخلف عدة قرون و حتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر [68].

ب– الحفية: خنق الثورة الجزائرية: حاول ديغول من خلال هذا الطرح الاقتصادي و الاجتماعي امتصاص غضب الجزائريين و التحقيق من شعور العداوة التي يكنها أي

مستعمر لمستعمرة من أجل اضعاف الثورة و تشويه صورتها داخليا و خارجيا على أساس أنها ثورة خبر، إذ أن ديغول كان يعتقد أن قوة الثورة الجزائرية النيل منها من خلال مشروع اقتصادي و اجتماعي.

عمل ديغول على المراهنة بإضعاف الثورة و الثوار عن طريق جلب عدد كبير من الجزائريين بالاندماج في مشروع فرنسا توفر السكن و منصب العمل فرصة التعليم وغيرها من الحقوق، لاسيما أن ديغول عمل على استدراج الشعب الجزائري من أجل عزل الثورة و القضاء عليها عن طريق سياسة الاغراء.

- خلق قوة ثالثة وهي محاولة فرنسا من خلال مشاريعها خلق طرف ثالث في الجزائر بغرض القضاء على الثورة وهذا الطرف يكون في الحقيقة قوة سياسية و اقتصادية وسيطة بينهم و بين الطرف الثوري [69].

- افراغ الثورة من محتواها و أهدافها السامية " اثبات الهوية الجزائرية بانتمائها الجغرافي و اللغوي و الديني و الحضاري و تحويلها إلى ثورة خبز [70].

- ايجاد نخبة من الجماهير يستعملها في قمع كل محاولة ثورية كان يهدف إلى ايجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف في وجه الفلاحين الذين تعتبر الادارة الفرنسية أنها خسرتهم إلى الأبد وهذا ما يفسر توجيه الاهتمامات كلها إلى سكان المدن، الذي جعل منها طبقة متميزة تحكم جزائر الغد [71] .

- دمج الاقتصاد الجزائري و ربطه بالاقتصاد الفرنسي وهذا ما نلاحظه من خلال السياسة الفرنسية التي تحاول ربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي لاسيما عندما شرعت في تحويل الانتاج الزراعي في الجزائر من انتاج معاشي (الحبوب) إلى انتاج تجاري (الكروم و التبغ) خدمة لاقتصادها غير أن هذه السياسة لم تنقطع قط و تواصلت مع مرور السنين خاصة أن مشروع ديغول كان يرمي إلى تغيير البنية الاستعمارية في الجزائر و المتمثلة في البنية الاقطاعية الزراعية فيحولها إلى بنية اقتصادية حديثة متمثلة في التصنيع الحديث الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الفرنسي [72].

4-1-4 رد فعل جبهة التحرير على مشروع قسنطينة:

أدركت جبهة التحرير الوطني خطورة الرهانات السياسية للجنرال ديغول و كرد على ذلك قامت بتقديم للعائلات الفقيرة أغذية و ألبسة توزعها عليهم مصلح الهلال الأحمر و عملت على افشال المشروع بدعوتها للجزائريين و الامتناع عن استلام حصصهم من الأراضي لكي لا يشاركوا في انجاح المشروع .

و كذلك التصدي لمشروع قسنطينة بتهديد كل من يستجيب له بالموت و نفذت ذلك في بعضهم .

4-2 مخطط شال : قام الجنرال ديغول بتعيين شال قائدا على الجيش الفرنسي خلفا للجنرال سالان ذلك أنه من الحزب اليميني المساند له و الذي وضع خطة جديدة شاملة

لادارة الحرب تمثلت في مشروع عسكري جديد أدخل عليه تطويرا على الأساليب السابقة و قبل وصوله إلى الجزائر درس خطة جديدة مع ديغول [73] .

حيث جال الجنرال شال في أنحاء مختلفة من الجزائر لمدة شهرين استخلص فيها أفكارا مهمة حول أنجح الطرق لادارة الحرب فمباشرة بعد تعيينه قائدا للقوات الفرنسية يوم 12 ديسمبر 1958، أبدى تصميمه على القيام بهجوم كاسح ضد معاقل الثوار فوضع مخططا عسكريا محكما لتحقيق هذا الغرض ، و نال تأييد نواب البرلمان فقد ذكر قائد أحركان الجيش الفرنسي الجنرال "إيلي" في مذكراته أن لجنة شؤون الدفاع صادقت يوم 27 فيفري 1959 على مخطط عملياته وعلى جعل تعداد القوات المسلحة في المستوى الذي يريده و قبل توجهه إلى الجزائر قام الجنرال شال بعرض مخططه على الجنرال ديغول فوافق عليه و سخر كل الامكانيات المادية و العسكرية[74] .

قام ديغول بتعيين شال قائدا عاما للجيش لكي يقوم بعمليات و أساليب تقنية حيث أن هذا المشروع كان مخططا له من قبل فلا بد له أن يقوم بتعيينه على أرض الواقع و قسم المخطط الترابي الوطني إلى مناطق تتجانس نوعا ما مع الولايات الستة و تتم العمليات العسكرية منطقة بمنطقة [75] .

و قد وضع تحت تصرف الجنرال شال تشكيلة هائلة من قوات الجيش و الأمن و الأعوان حيث قدرت صحيفة المجاهد عدد القوات النظامية الفرنسية العاملة في الجزائر خلال

مطلع سنة 1959 م بأكثر من 500.000 جندي كانوا مقسمين على مختلف القطاعات على النحو التالي:

400.000 جندي من القوات البرية – 110.000 جندي من سلاحي الطيران و البحرية و يضاف إليهم قوات أخرى منها ما كان خاضعا لوزارة الدفاع و منها ماكان خاضعا لوزارة

الداخلية وهم حوالي 30.000 رجل يمثلون مجموع قوات الدرك و الدرك المتنقل و الحرس الجمهوري و 125.000 عنصرا من الوحدات الإقليمية وهي وحدات كانت مشكلة في عمومها من المستوطنين الأوروبيين ما بين 10.000 و 20.000 عنصرا من الكتيبة الجمهورية للأمن الذين نقلوا من فرنسا إلى الجزائر ابتداءا من عام 1956 م [76] .

و شرع الجنرال شال بتنفيذ مخططه ابتداءا من 24 فيفري 1953 م و كان الهدف من انشائه هو:

1-غلق منطقة الحدود الشرقية و الغربية بخط شال و الذي يضاف إلى خط موريس و يمنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي.

2-ابادة جنود جيش التحرير الوطني و إحتلال المناطق التي يتمركزون فيها.

3-اقامة ادارة مخلصة لفرنسا بدلا من جبهة التحرير الوطني [77] .

4-استعمال مختلف الوسائل العسكرية بصفة مكثفة على إقليم جغرافي محدد (ولاية) و أثناء فترة قابلة للتمدد لتدمير جيش التحرير [78] .

و لتطبيق هذا المشروع العسكري للجنرال شال تم اتباع الخطوات التالية:

-الاحتفاظ بمراكز التربيع الكارديناج [79] العسكرية لأهميتها .

-تكثيف الطيران بمراقبة الأرض في النهار باستمرار

-القيام بعمليات كبيرة تجمع فيها أغلب القوى العسكرية الموجودة في الجزائر و تركيز هذه العمليات على منطقة معينة ثم الانتقال بتلك القوى إلى منطقة أخرى [80] .

-شق الطرقات في الجبال و إنشاء مساكل و ..... من أجل الوصول إلى الأماكن الصعبة.

-تجميع السكان في شكل محتشدات قصد عزلهم عن المجال الطبيعي المألوف تجنبا للإتصال بالثوار و تقديم العون لهم .

4-2-1 العمليات العسكرية الكبرى : لقد تضمن برنامج شال في مخططه خمس عمليات كبرى ، واحدة لكل ولاية من الخامسة إلى الأولى بالترتيب التنازلي متوقعا كل واحد منها شهرين بالتقريب و قرر أن يكون التنفيذ من الأسهل إلى الأصعب في رأيه [81] وقد تم على النحو التالي:

عملية التاج في الولاية الخامسة:operation coronne :بدأت أول عملياته يوم 06 فيفري 1959 م و بالضبط في سعيدة التي كانت آنذاك تحت قيادة الشهيد لطفي [82] فشن الجنرال شال هجومه على المنطقة الخامسة بمشاركة ما بين

30.000 إلى 40.000 عسكري و دامت العملية إلى غاية 06 أفريل سنة 1959 م ثم مددت إلى جوان 1959 ليوسع نفوذه هذا إلى الكثير من المناطق في القطاع الوهراني [83].

تعتبر هذه العملية الأشد خطرا على جيش التحرير لأنها استفادت من عنصر المفاجأة بصورة كاملة خاصة الأيام من انطلاقها و بعد مرور ايام المفاجأة الأولى أدركت قوات جيش التحرير طبيعة الاستيراتيجية الجديدة فحاولت التكيف معها من أجل الحفاظ على قواتها و التقليل من خسائرها بتفادي الاصطدام مع القوات الفرنسية بقدر الامكان و الخروج إن أمكن من مناطق الحصار إلى الولايات المجاورة [84].

و قامت قوات الاستعمار بتمشيط جبال سعيدة، فرندة و الونشريس بغرض تطويق الولاية تطويقا محكما يتعذر على المجاهدين التسلل أو اللجوء إلى الولاية الرابعة [85].

عملية الحزام opération cpu rroie عملية الحزام في الولاية الرابعة و ذلك من أفريل حتى جوان 1959 بقيادة الجنرال ماسو بمشاركة 20.000 إلى 30.000 عسكري و لقد صرح الجنرال شال لمراسل صحيفة "لومند" الفرنسية يوم 21 أفريل 1959 "من الممكن أن يكون حلا عسكريا للقضية الجزائرية ف أقرب وقت ممكن و إليكم نموذج في عملية واحدة حسبت لها كل الحسابات، كان من نتائجها 2462 بين قتيل و جريح في الولاية الخامسة" [86] .

في الولاية الرابعة خسر الثوار ما يقرب عن 3/1 من قواته و رغم ذلك لم تتوصل العملية إلى ما كانت تصبو إليه من تصفيات في هذه المناطق غير أنها خلفت الكثير من الشهداء من ضمنهم قائد الولاية الرابعة "أحمد بوقرة".

انتقل شال بالعمليات الكاسحة من الولاية الخامسة إلى الرابعة ثم جاء دور القلعة القبائلية فخصص لها أضخم عملياته و أشهرها وهي عملية جوميل و قبلها قام بعملية المناورة هي عملية الشرارة (Etin celle.) و التي غطت مناطق الحصة في جنوب الولاية الثالثة [87].

عملية جوميل operation gumelles : بالولاية الثالثة أسندت هذه العملية إلى الجنرال "جون غارسيو" قائد اللواء العاشر المظليين في 22 جويلية 1959 انطلقت العملية حيث تعتبر من أهم و أكبر العمليات العسكرية من حيث الضخامة و الأسلوب و الاستعدادات التي سبقتها عددا و عدة [88] .

حيث تشير الاحصاءات إلى أن الدعم العسكري الموضوع تحت تصرف الجنرال شال بلغ 380 ألف جندي لتنفيذ 11 عملية عبر التراب الوطني.

في هذا الشأن صرح أحد مراسلي الصحف الأوروبية في الجزائر قائلا " إن الضباط الفرنسيين يرفضون الاجابة عندما نسأل عن عدد الفرق المساهمة في عملية جوميل و في

هذا الصدد تعترف صحيفة "لورور" قائلة في العدد الصادر يوم 31 جويلية 1959 أن الفرق الأخرى تجلب يوميا و لا تبوح القيادة الفرنسية بعددها [89] .

أما المعلومات المتوفرة لدى جيش التحرير فتذكر أن عدد أفراد القوات المنفذة لعملية جومال يفوق المائة ألف و لقد خلفت العملية خسائر بشرية ذهب ضحيتها 8000 مجاهد في أقل من ستة أشهر من الحصار و القمع[90].

عملية الأ حجار الكريمة (pières precieuses) : تعد آخر عملية نفذها شال حيث انطلقت هذه العملية بالولاية الثالثة و أجزاء من الولايتين الثالثة و الأولى وتمت هذه العملية بمشاركة 50 ألف إلى 60 ألف عسكري تحت اشراف الجنرال "لونيو" قائد منطقة الشمال القسنطيني حيث توقع الجنرال شال أن تكون صعوبات أكبر في الشمال القسنطيني قائلا عنها إن القضية الآن أكثر صعوبة لذلك أن كل هذه الجبال هي مجال المتمردين و مراكز لقطاع الطرق ... انطلقت هذه العمليات في نوفمبر ديسمبر 1959.

بالرغم من تكتم القيادات الفرنسية حول الخسائر الفادحة التي تكبدتها جيوشها في عمليات الأحجار الكريمة ، مكتفية بنشر أرقام عن خسائر جيش التحرير التي تتراوح ما بين 40 و 50 بالمائة من العدد الاجمالي للمقاتلين و الأسلحة [91].

رد فعل جبهة التحرير على مخطط شال : اتبعت جبهة التحرير الوطني على مواجهة مخطط شال استيراتيجية اعتمدت على التمهل في الرد من أجل معرفة طبيعة عمليات شال الجديدة ليكون فيما بعد قادرة على مواجهتها مما جعل الجيش الفرنسي لا يصطدم في عملياته بالولاية الخامسة بفرق جيش التحرير الوطني إلا نادرا.

كما عملت هيئة الأركان بتكثيف العمليات العسكرية ضد المراكز العسكرية الفرنسية المنتشرة في المناطق الحدودية و محاولة تدمير خط شال و موريس لتسهيل عملية تهريب الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني في الداخل و تشكيل فرق متخصصة لنزع الألغام [92].

4–3 مشروع سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958 م

في سنة 1958 م أعلن رئيس الحكومة الفرنسية شارل ديغول في ندوته الصحفية عن اول مبادرة سياسية منذ عودته إلى السلطة بفرنسا في جوان 1958 من أجل حل المشكل الجزائري وفق رؤيته الخاصة المتمثلة في "سلم الشجعان".

4–3–1 مضمون مشروع سلم الشجعان

يتضمن هذا المشروع في دعوة عناصر جيش التحرير الوطني إلى القاء السلاح و تسليمه إلى أقرب مركز للجيش و الدرك أو الشرطة و دعوى القيادة السياسية بالخارج أو ما أسموها بالمنطقة الخارجية للتوجه إلى باريس لتصفية و انهاء الحوادث و بصورة موجزة

فإن مبادرة ديغول هذه مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام و هو استسلام مزدوج أحده عسكري يجري على الأرض الجزائرية و الاخر سياسي سيجري في العاصمة الفرنسية باريس و يكون هدفه تحويل الاستسلام الأول إستسلاما رسميا.

و قد عبر ديغول عن هذا المشروع بصريح العبارة في ندوة صحفية عقدها بقصر ماتينو في يوم 23 أكتوبر 1958 م قال فيها " أقول بكل وضوح أن أغلب رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة ..... سيأتي سلم الأبطال .....كيف العمل لتنظيم ..... هذه المعارك.

فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتهم إلا ان يتصلوا بالقيادة الفرنسية في هذه الحالة فإن المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا و ان الحكمة القديمة للمعارك تقتضي ان يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض المفاوض [93].

4-3-2 أهدافه:

أ– المعلنة: الحرص على الخيار السلمي الذي تعود إليه الجمهورية الفرنسية الخامسة عن شرط في إحدى بنوده يكون هذا السلم لمدة أربع سنوات و ان لا تتجاوز عدد الضحايا فيه الإشتباكات 200 قتيل كما طلب من المجاهدين أن يسلموا أسلحتهم و أن يعودوا إلى منازلهم و أعمالهم آمنين لهم حرية الرجوع و سلامتهم [94].

ب– الخفية:

-زرع الخلافات في صفوف الثورة داخليا و خارجيا و اضعاف موقفهم أمام الرأي العام العالمي.

المساعي الحثيثة للحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية و اخراجها من إطارها الفرنسي الضيق إلى الإطار الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت في خضم عملية تصفية الاستعمار.

-تجزئة قادة الثورة إلى عسكري و سياسي و تكريس الصراع بينهما من خلال التمويه لبطولة العسكريين و شجاعتهم للحط من قيمة القسم الثاني [95].

و هنا يتضح لنا أن مشروع ديغول الجديد هو قديم في محتواه إذ لا يختلف كثيرا عن مثلث رئيس الحكومة الأسبق "غي مولي" المتمثل في وقف القتال ثم الانتخابات فالمفاوضات [96] حيث قال ديغول " إن كل المواطنين في الجزائر مسلمون و فرنسيون كما كان الحال في الماضي " و أعلن بعد ذلك أنه سيجري انتخابات عامة تشرك فيها الجزائر مسلموها و فرنسيوها على السواء.

فطلب من المجاهدين القاء السلاح و الدخول في هذه الجزائر الجديدة ، الجزائر الفرنسية فيما مضى هي التي كانت تفرق في المعاملة بينهم و بين الأوروبيين لكن عهد المساواة قد بدأ الآن ليفتح المجال أمام الصلح [97].

4-3-3 رد فعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على سلم الشجعان:

اعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذه المبادرة الديغولية من قبل زعزعة الصفوف مشروعا خادعا ، فالجنرال ديغول تراجع عن مقترحات سابقيه خاصة مشروع غي مولي لأن هذا الأخير لم يتجرأ على أن يطلب من جبهة التحرير الوطني و الإستسلام في حين فعلها الجنرال ديغول(98).

فبعد مناقشة أعضاء ح . م . ج . ج بيان أعلنت فيه رفضها الصريح له، حيث اعتبرته غير مناسب لحل القضية الجزائرية و حددت عرضها بالتفاوض معه باعتبارها ممثلا للشعب الجزائري في إطار مفاوضات جدية تحتضنها بلد محايد.

و أكدت الحكومة الجزائرية في بيانها أن ديغول يؤكد على رفضه التفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إذ أظهر نواياه من خلال تصريحه في 1958/10/29 م على تسوية القضية الجزائرية عن طريق جبهة التحرير الوطني وهو ما يستنتج من أسلوبه و تصرفاته (99).

و أهم ما جاء في رد فعل ح م ج ج على مشروع سلم الشجعان.لا للإصلاح إلا على الشروط التالية:

- ✓ التوجه لـ ج م ج ج وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة
- ✓ الاعتراف بنهاية الاستعمار و قيام الجزائر بحقها في تقرير المصير (100) .

- ✓ فتح مذاكرة رسمية بين رجال ح م ج ج و الفرنسية
- ✓ اعلان ايقاف النار على هذه الخطط [101] .

فالجنرال ديغول يرى أن يجزء قادة الثورة إلى عسكريين و سياسيين و ينظر إلى الثورة كما لو كانت منقسمة إلى قسمين متنازعينو متصارعين و يعمل من جهته عله إن كان هذا الانقسام و تكريسه و ذلك من خلال تشويه بطولة العسكريين و شجاعتهم بينما القسم الثاني هو أسلوب سبقه إليه لاكوست كما يحاول ديغول تقسيم السياسيين إلى معتدلين و متطرفين و الخلاصة أن ديغول يريد التفاوض فيما بعد مع عملاء منتخبين [102] يموه بهم الرأي العام العالمي و قد أعلنت الحكومة عن يقينها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض ولهذا حددت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية و في بلدمحايد وهو ما أكدته جريدة المجاهد.

4–4 مشروع حول تقرير المصير: لما أفلست سياسة ديغول الحربية و أحبط جيش التحرير الوطني جميع خططه راح يجرب بالقوة الدبلوماسية، بالمؤامرة و المناورة لقتال فرنسا و انجاحه ما عجزت عن تحقيقه بالسلاح فخرج بمشروع تقدم به إلى الرأي العام الفرنسي و العالمي كأساس لتسوية القضية الجزائرية و يعتبر الخطاب الشهير لرئيس الجمهورية الفرنسية ليوم 1959/09/16 م من أكثر خطاباته الشهيرة و تأثيرا على مسار الاتصالات الجزائرية الفرنسية التي ستوؤل إلى المفاوضات الرسمية و ذلك كما تضمنه

اعتراف لأول مرة كمسؤول فرنسي من هذا المستوى "يحق للشعب الجزائري في تقرير مصيره "[103].

4-4-1 مضمون المشروع:

لقد أعلن ديغول في 16 سبتمبر 1959 م تفاصيل مشروعه لحل القضية الجزائرية دون اجراء أية مفاوضة مع من يسميهم بالعصاة وهو الاسم الذي يطلقه على أعضاء ح م ج ج و أهم ما تضمنته البنود التالية أن يوقف القتال فورا و أن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات أي يجري في ختام السنوات الأربع استفتاء للشعب الجزائري حول اختيار مصيره [104].

و كما ذكرنا سابقا فإن خطاب ديغول الذي ألقاه يوم 1959/09/16م و المتضمن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و تضمن ثلاث حلول للقضية الجزائرية و تتمثل في: الادماج:ويعني المساوات في الحقوق و الواجبات بين جميع سكان الجزائر و الأربيين و المسلمين و يتيح هذا الشعب الجزائري ممارسة كل الوظائف السياسية و الادارية و القضائية و حتى الوظائف الحكومية [105].

الاتحاد الفيدرالي عن طريق تشكيل الحكومة الجزائرية التي سيكون كل وزرائها جزائريين و تعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا و اعانتها و تربط معها في ميادين الاقتصاد و التعليم و الدفاع و هكذا يبقى النظام الداخلي للجزائريين خاضعا للنظام الفيدرالي [106].

الانفصال عن فرنسا: و معناه الاستقلال وهو اختبار حذر الجزائريين منه حينما قال إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة بل ستجرها إلى كارثة كبرى ، و بما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحال ة من الرقي بفضل فرنسا و العالم كله يشهد على ذلك و أقولها صراحة فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى و يتيح الفرصة للتنكيل و التعذيب و الذبح و الشق و تكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها و نفوذها أنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية و على هذا قرر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة فإن الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، و ستعمل ما في وسعها لتجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم و أرواحهم و يجب القول بأن استغلال البترول و شحنه باق من اختصاص فرنسا، و أن للغرب مصالح فيه و سنحافظ عليه حتى و لو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة [107].

و لم يلجأ الجنرال ديغول إلى تقرير المصير إلا عندما تأكد بنفسه من أن مخطط شال استهلك و لم يعد قادرا على التوصيل بسبب المقاومة الغير منتظرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني التي عرفت كيف تتكيف مع الوضع الجديد [108].

4-4-2 الهدف من تقرير المصير:

لقد كان ديغول من خلال هذا المشروع يهدف إلى:

-اقامة حكومة مؤقتة بالجزائر مكونة من النواب و العملاء المختلطين بباريس يتم التفاوض معها حول ايقاف القتال و هذا في حالة عدم امكانية التفاوض.

-أما في حالة امكانية التفاوض حول مائدة مستديرة تساهم فيها الحكومة الجزائرية إزاء ممثلين آخرين لكل الاتجاهات و النزاعات السياسية في الجزائر.

-أراد ديغول من خلال مشروعه أن يثبت للمنظمة الدولية أنه قد نفذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة لحل المشكلة الجزائرية من خلال تطبيق مشروع تقرير المصير.

-خلق منظمة فرنسية في الجزائر بايجاد جنسية مزدوجة للراغبين في البقاء مع فرنسا [109].

4-4-3 موقف الحكومة المؤقتة من حق تقرير المصير

لقد أدت المبادرة الديغولية المعروفة بسياسة تقرير المصير إلى حدوث حالة من الاستنفار في صفوف ح م ج ج التي جمعت شتاتها عقب الأزمة التي حلت بها منذ جويلية 1959 [110] و بعد استشارات داخلية و خارجية أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني عن قبولها لسياسة تقرير المصير بشروط.

تعارض الحكومة الجزائرية المؤقتة بشدة سياسة فرنسا التي تدعي أن لها الحق في استغلال البترول و الغاز الطبيعي في الصحراء.

الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تثق بالادارة الفرنسية و لا تؤمن بصلاحيتها في التنظيم [111].

خاتمة :

نستنتج مم سبق أن سياسة العصا و الجزرة التي انتهجها ديغول في تعامله مع الثورة الجزائرية لم تمكنه من تحقيق مشاريعه في الجزائر و تارة أخرى يفصل الصحراء خاصة و أنه وجد أمامه قيادة ثورة ثابتة على مواقفها و مبادئها و شعب صامد متمسك بحقوقه مرتبط بأرضه لا يقبل المساومة على أرضه، فلم يجد ديغول أمام هذا البنيان المرصوص بين الشعب و قيادته إلا القبول بالجلوس على طاولة المفاوضات على أن يحقق بعض ما عجز عنه بالسلاح.

و هكذا انطلقت أول جلسات المفاوضات السرية بين الوفدين الجزائري و الفرنسي لتتوج باتفاقيات إيفيان و الثانية يوم 18 مارس 1962 و استرجاع السيادة الوطنية بعد أكثر من قرن و 30 سنة من الكفاح المرير و التضحيات الجسام.

الهوامش :

(1) بركاوي خولة : ص15.

(2) محمد حربي : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، تر : نجيب عياد و صالح المثلوثي ؛ سلسلة صامد ، الجزائر ، 1994، ص 175.

(3) عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1997 ، ص 425 .

(4) محمد حربي : المصدر السابق ، ص 176.

(5) المرجع نفسه ص 175.

(6) بركاوي المرجع السابق ص 16 م.

(7) محمد عباس : **الثورة الجزائرية 1954–1962** ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 271.

(8) يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون** ، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009 ، ص 158.

(9) بوكاوي المرجع السابق ص 16.

(10) المرجع نفسه ص 17.

(11) نفسه ، ص 17– 18.

(12) يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 212.

(13) محمد لحسن زغيدي المرجع السابق .

(14) عبد القادر خليفي : **سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته 1956–1962** ، دار هومة ، الجزائر، 2004 ، ص 189 .

(15) رمضان بورغدة : **الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958–1962** (سنوات الحسم و الخلاص)؛ ط1 ، مؤسسة بونة للبحوث و الدراسات ، عنابة ، الجزائر، 2012 ، ص 152.

(16) صالح بلحاج : **تاريخ الثورة الجزائرية** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2010 ، ص 93.

(17) رمضان بورغدة : المرجع السابق ، ص 152.

(18) بركاوي المرجع السابق ص 9.

(19) فراس البيطار : **الموسوعة السياسية و العسكرية** ، ج 2 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2003 ، ص 664.

(20) رمضان بورغدة : المرجع السابق ، ص 152.

(21) عبد القادر خليفي : المرجع السابق ، ص 219.

(22) صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 93.

(23) سالم سالمي : **إستراتجية ديغول العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية "مخطط شال أنموذجا** ، **شهادة ماستر تاريخ العالم المعاصر** ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، ص 14.

(24) البيطار المرجع السابق ص 665.

(25)هو المجلس الوطني للمقاومة بداخل فرنسا الذي إعترف بديغول كرئيس لفرنسا الحرة ، أنظر عبد القادر خليفي : المرجع السابق ، ص 220.

(26)صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 93-94.

(27)خليفة الجنيدي : **حوار حول الثورة** ، ج2 ، المركز الوطني لتوثيق و الصحافة ، و الإعلام ، الرغاية ، 1986 ، ص 12.

(28)إيمان غلول و آخرون : **سياسة الجنرال ديغول الأستعمارية في الولاية السادسة 1958–1962** ، مذكرة ليسانس ، قسم العلوم الأنسانية ، ص 8.

(29)صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 11 .

(30)بركاوي المرجع السابق ص 11.

(31)رمضان بورغدة : المرجع السابق ، ص154.

(32)صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 24.

(33)الكيلاني : المرجع السابق ص 742.

(34)عبد القادر خليفي : المرجع السابق ، ص 220.

(35)رمضان بورغدة : المرجع السابق ، ص 166.

(36)قليملان من الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية كان مؤيد التفاوض مع ج.ت .و و سحط عليه الأوروبيون المستوطنون و ثاروا ضده و أخذوا الثورة ضد النظام الفرنسي : "حركة تمرد 13 ماي أسبابها ونتائجها مجلة أول نوفمبر العدد 63 ، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ، ص 30 31.

(37)عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 428.

(38)صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 86.

(39)احمد مسعود سيد علي : **تطور الثورة الجزائرية سياسيا و تنظيميا 1960–1961** ، **رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر ، 2001-2001 ، ص3.

(40)عبد الرحمان بوقارة : **سياسة تقرير المصير الفرنسية و انعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959–1962** ، جامعة باتنة ، 2014-2015 ، ص41.

(41)بركاوي المرجع السابق ص 19.

(42)علي كافي : **من المناضل السياسي الى القائد العسكري ؛ 1946–1962م** ، دار القصبة ، الجزائر ، 2001 ،ص 177.

(43)بركاوي المرجع نفسه ص 20.

(44)عمار عمورة : **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962** ،ج 1 ، ص 361.

(45)عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 361.

(46)المرجع نفسه ص 431.

(47)محمد الميلي : **مواقف جزائرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص 75.

(48)محمد لحسن زغيدي : **مؤتمر الصومام و تطور الثورة التحريرية 1954–1962م** ، ط1 ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 193.

(49)ناصر الدين سعيدوني : **الجزائر منطلقات و افاق مقترحات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية** ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2008 ، ص 248.

(50)محمد الميلي : المصدر السابق ، ص 176.

(51)رمضان بورغدة : المرجع السابق ، ص.

(52)ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص.

(53)عمار عمورة : المرجع السابق ، ص 201.

(54)محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر:1954–1962م** ، ج2 ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، 1999 ، ص 129.

(55)ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 248.

(56)شارل ديغول : **مذكرات الامل التجديد 1958م–1962م** ، تر: احمد عويدات ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1971 ، ص72.

(57)ذهبية دحمان و فتيحة بختاش : **سياسة الثورة في مواجهة مشروع قسنطينة من 1958م–1962م** ، مذكرة ماستار ،جامعة خميس مليانة ، 2016.

(58)صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص ص 120 – 121 .

(59)ذهبية دحمان : المرجع السابق ، ص 34.

(60)عمار قليل : **ملحمة الجزائر** ، ج2 ، ط 1 ، دار هومة ، الجزائر ، 1991 ، ص 142.

(61)ذهبية دحمان : المرجع السابق ، ص 36.

(62)صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص123.

(63) يحي بوعزيز : **الثورة في الولاية الثالثة ؛ (1954–1962)** ، ط1، شركة دار الامة ، الجزائر ، 2004 ، 177.

(64) ذهبية دحمان : المرجع السابق ، ص 38.

(65) ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 332.

(66) رمضان بورغدة : المرجع السابق ، ص 332.

(67) المرجع نفسه ، ص 336.

(68) بوكاوي : المرجع السابق ، ص 46.

(69) شهرزاد عكروم: **مشروع قسنطينة المضمون و الأبعاد (1959 –1963)** ، رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، ص 61.

(70) بوكاوي : المرجع السابق ، ص 47.

(71) محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق – ص 221.

(72) شهرزاد عكروم : المرجع السابق ، ص 66.

(73) علي كافي : المصدر السابق ، ص179.

(74) بوعلام حمودة – ص 43.

(75) شارل ديغول : المصدر السابق ، ص 73.

(76) رمضان بورغدة : المرجع السابق ، ص 229 – 230.

(77) يحي بوعزيز : **الثورة في الولاية الثالثة** ، المرجع السابق ، ص 179.

(78) جميلة بن براهم : **استراتيجية ديغول و اساليه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958–1962م** ، مذكرة ماستر ، تاريخ معاصر ، بسكرة ، 2013–2014م ، ص51.

(79) الكارديناج هي طريقة ابتكرها لاكوست سنة 1956 ، يحدد فوق الخارطة مربعا في الجهة التي تقع تحت تصرف الثورة ثم تحوم الطائرات فوقه و تسدد نحوها مدافعها و تترك المربع مدمرا.

(80) لخضر بورقعة : **شاهد على اغتيال الثورة الثورة** ، ط2 ، الجزائر ، 2000 ، ص 23.

(81) صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 199.

(82) سالم سالمي : المرجع السابق ، ص 22.

(83) أحمد زديرة : "**الثورة الجزائرية و مخططات الحكومة الفرنسية** " ، **مجلة أول نوفمبر** ، اصدار منظمة المجاهدين – العدد 175 ، سنة 2011 ، ص 45.

(84) صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 208.

(85) جمال قندل : **خط شال و موريس و ثاثيرهما على الثورة الجزائرية 1957–1962م** ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2008.

(86) أحمد زديرة : المرجع السابق ، ص 47.

(87) صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 208 – 209.

(88) عباس : المرجع السابق ، ص 671.

(89) عبد العزيز واعلي : "**عملية جوميل بالولاية الثالثة** " ، **مجلة أو نوفمبر** ، العدد 146 ، الجزائر ، 1994 ، ص15.

(90) جميلة بن براهم : المرجع السابق ، ص 56.

(91) صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 212.

(92) محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص ص 199- 200.

(93) شارل ديغول : المصدر السابق ، ص 71.

(94) عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 194.

(95) بشير بلاح : المرجع السابق ص 175.

(96) لخضر شريط و آخرون : **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية** ، منشورات المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م ، 2007 ، ص 50.

(97) بسام العسلي : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار النفائس، بيروت ، لبنان ، 2010، ص76.

(98) عمر بوضربة : **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954 – 1962** ، دار الارشاد للنشر و التوزيع ، 2013 ، ص 56.

(99) لخضر شريط و آخرون : المرجع السابق ، ص 51.

(100) وهيبة سعيدي : **الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح (1954 – 1962)** ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009 ، ص 142.

(101) محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص 116.

(102) شريط و آخرون : المرجع السابق ، ص 53.

(103) عمار عمورة : المرجع السابق ، ج 2 ، ص 357.

(104) لخضر شريط و آخرون : المرجع السابق ، ص 57.

(105) بن يوسف بن خدة : **نهاية حرب التحرير في الجزائر** اتفاقية إيفيان ، ترجمة: لحسن زغدار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987 ، ص17.

(106) يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون** ، المرجع السابق ، ص 286.

(107) لخضر شريط و آخرون : المرجع السابق ، ص 57- 58.

(108) محمد العربي زبيري : المرجع السابق ، ص 132.

(109) محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص 220 – 221.

(110) لخضر شريط و آخرون : المرجع السابق ، ص 59.

(111) محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص 59.